

مفهوم الديمقراطية لدى المفكرين الغربيين المعاصرين :

يرى (ليبزت) ان الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يوفر فرصا دستورية مستمرة لتغيير الحكام ، وانها الآلية الاجتماعية التي تسمح لأكبر نسبة من المواطنين بالتأثير في عملية صناعة القرارات الاساسية ، وذلك عن طريق اختيارهم لممثلين من ضمن منافسين مرشحين لشغل وظائف سياسية كما ويرى (روبرت دال) ان الخاصية الاساسية للديمقراطية، تكمن في استجابة نظام الحكم بكيفية مستمرة لخيارات المواطنين ، باعتبارهم متساوين سياسيا . وان بناء الحكم الديمقراطي يقوم على مبدأ المنافسة العامة ، والحق في المشاركة ، ويعتبر ان هذين المبدأين اساسا لقياس درجة ديمقراطية المجتمعات ، ويفترض في نفس الوقت ، استحالة اي نظام سياسي في العالم المعاصر ، من الوصول الى المجتمع الديمقراطي المثالي ، الذي يتمثل في اقصى درجات المنافسة السياسية والمشاركة الجماهيرية ، ويضيف (جورج سورينسون) الى المبدأين المذكورين الحريات المدنية . فويشاطره في ذلك (ريموند كاستل |) الذي يرى ان للجرية اهمية خاصة في الديمقراطية ، وأن مستوى تطبيق النظام الديمقراطي يختلف باختلاف درجات الحقوق السياسية والمدنية .

وقد كانت كلمة الديمقراطية تقحم في عدة مجالات ، خاصة في عهد انتشار الايديولوجيا ، فيقال مثلا الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية للتعبير عن عهد انتشار العدالة الاجتماعية ، ويقال لان التعليم ديمقراطي ، إذا كان يستوعب ابناء كل الطبقات الاجتماعية ، ويوصف تسيير مقاوله ما بانه ديمقراطي ، اذا كان يقوم على مشاركة كل العاملين فيها .

غير ان الاتجاه السائد في الفكر الغربي المعاصر هو ان مصطلح الديمقراطية يستعمل للتعريف بنظام سياسي ، وانه يجب الفصل بين المسائل التي تدعى بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، عن موضوع جهاز تركيب الدولة ، لانه حسب هذا الاتجاه فان الاختلاف بين الانظمة في الابعاد السياسية للديمقراطية ، ليس لها علاقة بدرجة الاختلاف في الابعاد الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بين اصحاب هذا الاتجاه (لاري دايموند) و (جون لينز) و (ليبزت) ويرى هؤلاء ان الديمقراطية نظام حكومي يجمع ثلاثة شروط اساسية هي :-

اولا : التنافس شامل المعنى والمغزى بين الافراد والاحزاب ، لشغل كل المناصب المهمة في سلطة الحكم ، وفي فترات غير متباعدة ، وبدون استخدام القوة .

المرحلة الثانية / الديمقراطية

ثانياً :- الدرجة العالية من المشاركة السياسية في اختيار القادة والسياسات ، من خلال انتخابات عادلة ، تجرى في فترات منتظمة ، وبصورة لا يمكن فيها استبعاد اي مجموعة سياسية رئيسية .

ثالثاً :-درجة من الحريات السياسية والمدنية ، كافية للتأكد من سلامة المنافسة والمشاركة السياسية .

ويمكن ان نضع تعريفاً عاماً للديمقراطية ، فنقول بانها نظام سياسي تتحدد قواعده الاساسية بقانون اسمى يدعى الدستور ، ويتيح لكل المواطنين ، رجالاً ونساءً على قدم المساواة ، حق المشاركة في تدبير الشأن العام عن طريق ترشحهم للانتخابات العامة ، أو انتخابهم لمن ينوب عنهم في تنفيذ الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يرتضونها ، بعد الاطلاع على البرامج والتدابير التي تقترحها الهيئات السياسية المتنافسة ، وذلك عن طريق انتخابات حرة نزيهة ، تجري بكيفية دورية ، وتكون بمثابة سلطة للناخبين ، يتمكنون بواسطتها من الاختيار بين الموافقة على استمرار نفس التوجهات والبرامج ، او تغييرها اذا اعتبروا أن مصلحتهم العامة تقتضي ذلك .

وصور الممارسة الديمقراطية ليست على شكل واحد ثابت لا يتغير ، وانما تختلف من دولة الى اخرى ، بحسب التقاليد والثقافات ، وتشمل الاختلافات طرق التعبير عن الارادة العامة ، واساليب انتخاب المؤسسات التمثيلية ، ومناهج عملها ، ووسائل مراقبتها لعمل السلطات الموكول اليها التدبير المباشر للشأن العام ، غير انه مهما تعددت اوجه الاختلاف و فانه تبقى في نطاق النظام الديمقراطي ، إذا لم تتعارض مع المبدأ الجوهرى لهذا النظام القائم على ضمان سلطة الشعب في اختيار حكامه ، وامتلاكه لزام امورهِ ، لان احترام هذا المبدأ نظرياً وقانونياً وعملياً هو ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من الانظمة .

مقومات النظام الديمقراطي :

ونستخلص مما تقدم ان ارادة الشعب هي جوهر النظام الديمقراطي ، لتحديد السلطات ، والمرجع لتحديد الخيارات العامة ، وبالتالي فإنه لا يكفي لقيام نظام ديمقراطي ، وجود دستور ينظم السلطات في الدولة ، ومؤسسات تمثل المواطنين وقوانين تسمح بتعدد الاحزاب ، وتنص على حرية الصحافة ، لان الاليات والمظاهر التي لا تخلو منها المجتمعات الديمقراطية ، قد تبقى فارغة المحتوى

المرحلة الثانية / الديمقراطية

ومجرد واجهات شكلية ، لا تعكس المضامين الحقيقية للديمقراطية على ارض الواقع ، والتي لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من المقومات الاساسية ومن اهمها : -

*الحريات الفردية والجماعية :

الحرية من الحقوق الملازمة لحياة الانسان ، فمن خلالها يستطيع ان يعبر عن حاجاته وطموحاته ، ويفصح عن اختياره لاسلوب العيش الذي يريده ةيفجر طاقاته الفكرية والابداعية ويمرن قدراته على ابتكار الوسائل الكفيلة بتحسين مستوى عيشه ، ويعبر عن رأيه حول ما يجري في محيطه في مختلف المجالات ، وفي طريقة تدبير الشأن العام في مجتمعه ويدافع عن معتقداته وقيمه ، باعتبار ان ارادة الشعب التي هي العمود الفقري في كل نظام ديمقراطي ، فانه لا يمكن التعبير عنها بوضوح الا في مناخ الحرية الذي ينبغي ان يسود المجتمع ، ويتيح للأفراد والجماعات إبداء آرائهم ومواقفهم دون اي قيد ، وي طرحون افكارهم بعيدا عن اي ضغط ، ويناقشون أفكار غيرهم ، وينتقدون السلطات العمومية دون خوف من الانتقام او القمع ، ويستطيعون الانخراط او المساهمة في تاسيس الحزب السياسي ، او التنظيم النقابي ، او الاطار التجمعي ، الذي يتلاءم مع ميولاتهم السياسية ، ومصالحهم المهنية ، ووضعياتهم الاجتماعية ، وقناعاتهم الفكرية وطموحاتهم الشخصية .

ولا يتسنى للأفراد والجماعات التمتع بالحرية ، الا بضمان حرية وسائل التعبير عن الاراء والمواقف ، وتتمثل بصفة خاصة في حرية الصحافة ، وحرية النشر واصدار الدوريات والكتب ، وحرية انشاء المحطات الاذاعية والتلفزية ، وعدم احتكار وسائل الاعلام العمومية من طرف الرأي الرسمي وحده ، او من قبل اي تيار سياسي ، وإتاحة المجال للاراء المخالفة ، وحرية التواصل والحق في تلقي وتداول المعلومات عن طريق جميع وسائل الاتصال ، وحرية تنظيم التجمعات العمومية ، وحرية التظاهر والتجمهر ، وحرية شن الاضراب عن العمل ، والقيام بالوقفات الاحتجاجية .